



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights



حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة - السبت - الاحد

20-19-18 محرم 1440 -28-29-30 سبتمبر 2018





الفهرس

| رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|----------------------------------|
| 2 | الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان |
| 5 | أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية |
| 15 | حقوق الانسان في العالم |



الجمعية الوطنية لحقوق الانسان

الطائف.. إصابة مقعدة لابنة مواطن.. وحرمان من الدراسة.. وحق ضائع.. ومساع مدسوسة لإنهاء الدعوى! سقطت من لعبة في أحد المولات الحديثة.. ووالدها: "أنصفوني فأنا وصلت لباب مسدود!"

المصدر: صحيفة سبق الاحد 20 محرم 1440 هـ - 30 سبتمبر 2018م

<https://sabq.org/MBLK9Q>

قال المواطن "إبراهيم بن عبد الله الثقفي" إنه أمضى قرابة شهر ونصف الشهر دون جدوى، يتابع حق ابنته "ريما" (13 عامًا) الضائع التي حُرمت من الدراسة العام الحالي بسبب إصابة أقدتها عن الحركة إثر سقوطها من لعبة داخل أحد المولات الحديثة بالطائف بسبب إهمال مسؤولي اللعبة.. مفيداً بأنه وصل إلى "باب مسدود" في بحثه عن حقها المشروع مع الجهات المختصة التي تخلت عن مساعدته، وبات مثل الكرة، يتقاذفونها دون أي تقدّم، بل إنهم تلفظوا عليه وعاملوه بقسوة، على حد قوله، وضغطوا عليه لترك الموضوع، وأن يرضى بأي ترضية، ويُهيى المطالبة حتى لا يدخل في مآهات! فلجأ مؤخرًا إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي بدأت فعليًا في متابعة الإجراءات ومساعدة المواطن، وأوضح لـ"سبق" عادل بن تركي الثبيتي، ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالطائف، أنه تم تلقي شكوى المواطن، وسوف يتم متابعتها مع الجهات المعنية لمعرفة تفاصيل القضية كافة، والإجراءات التي أُتخذت حيالها.

وقال الثبيتي: "تم رصد العديد من الملاحظات على وسائل السلامة في الألعاب التي توجد في الحدائق والمولات، وهذا الأمر يشكل خطورة بالغة على من يستعملها، ولاسيما الأطفال؛ لذا يجب على الجهات المعنية متابعتها بشكل مستمر، واتخاذ ما يلزم في حق من يشغلها بطريقة مخالفة، وتطبيق النظام بحقها".

وأكد "الثبيتي" أن الجمعية لا تزال تواصل متابعة قضية المواطن عن طريق فرعها بمنطقة مكة المكرمة. وكان والد الطفلة قد كشف عن أن ابنته تعرضت للسقوط من لعبة داخل أحد المولات الحديثة بالطائف، وهي عبارة عن مكعبات، ويتخللها قفز، وذلك بتاريخ 29/11/1439 هـ في نحو الساعة العاشرة مساءً. ويملك تلك الألعاب أحد الأشخاص المرموقين والمعروفين بالمحافظة. وبعد سقوطها أثناء وجوده بالمول هو والدتها للتسوق ورده اتصال من قشبل الموظفات في تلك اللعبة، يخبرنه بسقوط ابنته، وأنها لا تستطيع الوقوف، وتحتاج إلى نقل سريع عن طريق الهلال الأحمر. وبالفعل تم استدعاء الإسعاف من قبلهم، ولكن متأخرًا على الرغم من وجوده مبكرًا أسفل المول.

وأضاف "الثقفي" بأنه تم نقل ابنته لمجمع الملك فيصل الطبي، وتحديدًا بقسم الطوارئ، وبعد الفحص وعمل الأشعة لها تبين وجود خلع بالكاحل، وكسرين مضاعفين، وبالتحديد بمراكز النمو. وبناء عليه تقرر إجراء عملية لها بسبب موقع الكسور؛ كونها بمنطقة حساسة جدًا، وقد ينتج من ذلك آثار مستقبلية سلبية. وبالفعل تم إجراء العملية لها، وتم تنويمها بالمستشفى ثلاثة أيام. ووفقًا للطبيب، فقد تم تحديد مدة الشفاء بنحو 50 يومًا، وابنته إلى اليوم الحالي لم يتم فك الجبس من قدميها، ولا تستطيع أن تمشي عليهما.

وأشار إلى استغلال أصحاب اللعبة فترة تنويم ابنته بالمستشفى، وندبهم موظفة لديهم لزيارتها؛ فحضرت تحمل باقة من الورد، والتقطت صورًا لابنته في ظل غيابه ووالدتها، ووجود شقيقها الصغير فقط، ونشرت الموظفة الصور لاحقًا وكأنها زارت ابنته، وأن الأمر انتهى، حتى حضرت والدته التي عاتبته، وطلبت منها الانتظار لمقابلة والدها حتى حضر فعلاً وواجهها، وقالت له: "أنا مديرة الألعاب، وأنا من إعلام الطائف، وصديقة لإحدى الأميرات، كذلك عملي دائم في الأعمال

الخيرية، ويملك اللعبة مستثمر خليجي، وأرجوك لا تقطع أرزاقنا، ولا بد أن تقفل القضية!" إلا أن الوالد رفض تلك الإملاءات عليه مبدئياً إصراره على أنه لن يسكت، ولن يوقف دعواه.

وعن مطالباته ودعواه ومراجعاته للجهات المعنية أكد أنه لم يجد تجاوباً منهم جميعاً منذ سقوط ابنته، وأن كل جهة تخلي مسؤوليتها، وترسله للجهة الأخرى دون أن يفيدوه بشيء واضح.. وقال: "تعرضت لمضايقات منهم بالفاظ، منها أنني أبحث عن أخطاء، وأنه ليس من حقي الاطلاع على أي تقارير أو إجراءات". كما أن مركز الشرطة لم يستدع خصمي، ولم يتم التحقيق معهم، وتم إغلاق اللعبة عن طريق الأمانة لمدة شهر، وتبين لي أن اللعبة لا يوجد لها أي تصاريح من جميع الجهات الحكومية، كما أن مسؤول الدفاع المدني أفادني بأن اللعبة يوجد عليها مكاتبات من قبل حادثة سقوط ابنتي، وأنه يجب علي فقط التوجه للمحكمة للمطالبة بحقي الخاص. مؤكداً أن أصحاب اللعبة وصل بهم أن أرسلوا مدير العلاقات لديهم إلى مقر عملي، وأخذ يهدد بأنه لو كان لديهم تصاريح للعبة فإنهم - بما لفظه - "يطقونني على خشمي!!"

وأبان "الثقفي" أنه تردد على المسؤولين كافة بالمحافظة والمعنيين بالأمر دون أن يجد حق ابنته الضائع، ومُنِع أكثر من مرة، حتى علم أن أصحاب اللعبة تمكنوا من استخراج التصاريح، وتشغيل اللعبة مجدداً.

وقال "الثقفي": "قضيتي دُفنت لدى الدوائر الحكومية، ولم يبق لي لأخذ حقي بعد الله - عز وجل - سوى الصدح بصوت الحق عند من لا يخشى في نصره الحق لومة لائم؛ كي تصل قضيتي من خلالها لولاية أمرنا - حفظهم الله ورعاهم" -.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



«البلدية» تعتمد آليات جديدة لوقف المخالفات.. وتحث على التفاعل مع الشكاوى

المصدر: جريدة الحياة الاحد 20 محرم 1440 هـ - 30 سبتمبر 2018م

[رابط الخبر](#)

أقرت وزارة الشؤون البلدية والقروية آليات جديدة، بهدف وقف التجاوزات والمخالفات في القطاع البلدي، وطالبت الأمانات والبلديات التابعة لها بالتزامها، وذلك بعد ورود تقارير رفعتها الإدارة العامة للمتابعة بالوزارة في شأن المخالفات والتجاوزات في القطاع.

وأوضحت مصادر مطلعة لـ«الحياة» أن الآليات الجديدة تتمثل بالتزام الأنظمة والتعليمات وتأكيد ذلك لجميع المسؤولين والموظفين، وإيضاح المهمات والأعمال والإجراءات النظامية الموكلة إلى كل إدارة أو قسم، ووجوب التقيد بها، وفقاً للأنظمة والتعليمات، كما ألزمت أمناء المناطق والمحافظات ورؤساء البلديات المتابعة الشخصية مع الجهة المختصة بالأمانة أو البلدية، من خلال الوكلاء والمديرين ورؤساء الأقسام، وحملت كل مسؤول المسؤولية الكاملة في مراقبة الأداء والتزام الأنظمة والعمل على رفع كفاءة مستوى موظفيهم.

كما ألزمت الآليات الأمانات والبلديات التفاعل مع الشكاوى والبلاغات الواردة للأمانات أو البلديات، والتعاون مع الجهات الرقابية والاستئناس برأي الجهات ذات الاختصاص بالوزارة، في حال وجود التباس، وقبل اتخاذ الإجراءات، وأيضاً التعاون الكامل مع الإدارة العامة للمتابعة بالوزارة ومع ممثليها عند قيامهم بالبحث والتحقيق في القضايا والشكاوى، وتقديم التسهيلات كافة لهم لإنجاز أعمالهم، والتجاوب مع خطابات ومكاتبات الإدارة العامة للمتابعة في تحقيق ما هو مطلوب بكل وضوح وشفافية، لتتمكن من القيام بمهامها على الوجه الأكمل من دون تأخير أو تعطيل.



توجيه الأمانات بتفعيل خطط الطوارئ لتلافي مخاطر الأمطار والسيول

المصدر: جريدة الرياض الاحد 20 محرم 1440 هـ - 30 سبتمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1707676>

الرياض - واس

أصدرت وزارة الشؤون البلدية والقروية تعميماً لجميع الأمانات والبلديات بتفعيل خطط الطوارئ والتأكد من جاهزيتها، وحصر الإمكانيات الآلية والبشرية لتلافي أخطار الأمطار والسيول في مختلف مناطق ومحافظات ومدن المملكة، واتخاذ جميع الإجراءات

لضمان سلامة الأرواح والممتلكات، وتسخير الإمكانيات ووضعها في حالة الاستعداد والتأهب، والقيام على تفقّد شبكات تصريف مياه السيول والأنفاق والعبارات والجسور ضمن النطاق العمراني، وصيانتها قبل موسم الأمطار وأثناء هطولها، وإزالة أية عوائق تؤثر في فعاليتها.

ونوهت الوزارة إلى أهمية التنسيق والتعاون مع الجهات والأجهزة الحكومية في التعامل مع الحالات المطرية الكبيرة والسيول من خلال لجان الدفاع المدني بالمناطق، ووجهت وزارة الشؤون البلدية والقروية الأمانات بالرفع لأصحاب

السمو أمراء المناطق رؤساء لجان الدفاع المدني بخطة تصريف مياه الأمطار ودرء مخاطر السيول، وتزويد أعضاء لجنة الدفاع المدني بالمناطق بهذه الخطة، وفق الخطة الوطنية لمواجهة الكوارث الطبيعية. وتم رفع معلومات الخطط التفصيلية لمواجهة حالات الطوارئ على البوابة الإلكترونية لخطط مواجهة الكوارث للأجهزة البلدية لعدد (285) مدينة بالمملكة تشمل حصر لكافة الإمكانيات البشرية والفنية للدعم والإسناد بين بلديات المملكة في حال حدوث طارئ لا قدر الله ، وربط هذه البوابة بالمديرية العامة للدفاع المدني إلكترونياً ، ووجهة الوزارة بمتابعة نظام الإنذار المبكر (ماطر) لتوقع الحالات المطرية ، ونظام (حاذر) لتتبع المسارات الحرجة ، ونظام (940) لتلقي البلاغات عن الحالات الطارئة من قبل المواطنين

والمقيمين ومعالجتها .

وتأتي هذه التوجيهات في إطار الجهود التي تبذلها وزارة الشؤون البلدية والقروية لتقديم أفضل الخدمات بالمناطق الحضرية، واتخاذ الإجراءات الوقائية لتلافي أي مخاطر خلال مواسم الأمطار ، ومواصلة سعيها الحثيث لتغطية مدن المملكة بشبكات تصريف مياه الأمطار والسيول ، وإيجاد حلول مستدامة لحمايتها من تلك المخاطر . يذكر أن الوزارة لديها استراتيجية متكاملة لدرء مخاطر الأمطار والسيول وحماية المواطنين والممتلكات الخاصة والعامة يتم تنفيذها وفق رؤية المملكة 2030 والتحول البلدي 2020 وفق الأولويات والاحتياجات العاجلة للمناطق الحرجة الأكثر عرضة للمخاطر خلال مواسم الأمطار ، ولاسيما المواقع القريبة من مجاري الأودية والسيول ومناطق تجمعات المياه والتي تعرضت لأضرار خلال السنوات الماضية .



«الغذاء والدواء»: لا صحة لتسبب القهوة بالسرطان لاحتوائها «الأكريلاميد»

المصدر: جريدة الرياض الأحد 20 محرم 1440هـ - 30 سبتمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1707680>

نفت الهيئة العامة للغذاء والدواء صحة ما يتم تداوله بأن شرب القهوة سبب للإصابة بالسرطان؛ لاحتوائها على مادة الأكريلاميد الناتجة عن عملية تحميص حبوب البن. وأكدت هيئة الغذاء والدواء أن الأكريلاميد مركب كيميائي يتكون في الأغذية النشوية عالية الكربوهيدرات حال تعرضها لدرجات حرارة عالية (تزيد على 120 درجة مئوية)، وهو ما قد ينتج في القهوة أثناء مرحلة التحميص، إلا أن القهوة لا تعتبر مصدراً رئيسياً للتعرض الغذائي لهذه المادة. وأشارت بعض الدراسات إلى أن استهلاك القهوة بشكل معتدل يمكن أن يكون له أثر إيجابي على صحة المستهلك؛ لاحتوائها مركبات مضادة للأكسدة قد تساعد في انخفاض خطر الإصابة بمعظم أنواع السرطان.

شكّلت 78% من سندات التنفيذ.. ومكة المكرمة تتصدر محاكم التنفيذ تباشر نصف مليون ورقة تجارية بقيمة 133 مليار ريال خلال عام

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 20 محرم 1440 هـ - 30 سبتمبر 2018م

<http://www.al-jazirah.com/2018/20180930/In35.htm>

«الجزيرة» - المحليات:

كشفت منصة ذكاء الأعمال في وزارة العدل أن طلبات تنفيذ الأوراق التجارية شكّلت 78% من إجمالي سندات التنفيذ خلال العام الهجري المنصرم 1439 هـ؛ إذ بلغ عددها 533620 سنداً تنفيذياً من الأوراق التجارية، بإجمالي أموال تُقدر بأكثر من 133 مليار ريال.

يأتي ذلك في ظل إطلاق معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني خدمتيّ التحقق والسداد الإلكترونيّين بهدف التحول الرقمي لإجراءات محاكم التنفيذ بما يسهم في استغناء المستفيدين عن مراجعتها، ويساعد على تقليص فترة تنفيذ السندات التنفيذية.

وتمثلت الأوراق التجارية التي استقبلتها محاكم التنفيذ في المملكة في «سند لأمر» و«الكمبيالات»، و«الشيكات»، وأصبح طالب التنفيذ أمام أنظمة تقنية سهلة الاستخدام، يمكنه من خلالها تقديم الطلب إلكترونياً، وإرفاق صور للمستندات التي تدعم طلبه، وتستقبل المحاكم الطلبات، وتبدأ في معالجتها بشكل إلكتروني كامل.

ويمكن لقضاة التنفيذ التحقق من صحة المستندات المرفقة في الطلبات؛ وذلك لتوافر الربط الإلكتروني بـ19 جهة حكومية وأهلية، حققت تسريع الإنجاز، والحفاظ على أمن وسلامة العمليات القضائية، ورفع مستوى الوثوقية بالمستندات المقدمة.

وأكدت وزارة العدل أن التحول الرقمي في محاكم التنفيذ قطع الحاجة لاستخدام الورق في العمليات القضائية داخل محاكم التنفيذ في المملكة، وكان من المفترض أن تستهلك محاكم التنفيذ أكثر من 50 مليون ورقة في عام 2020م، إلا أن تلك الحاجة للأوراق باتت من الماضي.

ومنح التحول الرقمي المنفذ ضدهم السهولة واليسر في الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليهم، من خلال إصدار الفاتورة إلكترونياً؛ ليتمكن المنفذ ضده من سدادها عبر النوافذ المصرفية (الموقع الإلكتروني للبنك، وأجهزة الصراف الآلي، والهاتف المصرفي)، ويتم رفع أي عقوبات كانت قد أوقعت على المنفذ ضده مباشرة بعد السداد.

حصانة لشهود «قضايا الفساد» والسجن والغرامة لمن يكشف المبلغين «الشورى» يدرس مشروعاً من 34 مادة حول النظام المقترح

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 20 محرم 1440 هـ - 30 سبتمبر 2018م

[رابط الخبر](#)

كشفت مصادر مطلعة بمجلس الشورى لـ«المدينة» عن أبرز ملامح المشروع المقترح لنظام حماية المبلغين عن الفساد المالي والذي تدرسه لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية في المجلس، ويتزامن مع دراسة مقترح آخر لحماية الشهود والمبلغين والخبراء.

وأكدت المصادر أن المشروع يشمل 34 مادة ويغطي النقص الوارد ليشمل التطور التشريعي الداخلي الكبير الذي تحقق وتجنب الازدواجية في مضمون مقترح التشريعين المقترحين والنظامين المرفوعين.

وتسعى اللجنة للخروج بمشروع موحد يراعي ما شهدته المملكة مؤخراً من تطور هيكلية وإجرائية في عملية مكافحة الجرائم الجسيمة وحماية الأشخاص المساهمين في تقديم المتهمين للمحاكمة العادلة.

وأوضح التقرير أن مواد النظام المقترح تمنع الكشف عن هوية المبلغ والشاهد والخبير وعن المعلومات التي قد تدل على شخصيته ويستثنى من ذلك طلب الجهات القضائية أو بموجب قرار وحكم قضائي بقضية قائمة لديها، إضافة إلى طلب جهة عليا في الدولة المعلومات لأغراض تتعلق بالأمن الوطني على أن تكون المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في أضيق نطاق، كما يسمح بالكشف عن الهوية حال موافقة المبلغ أو الشاهد أو الخبير.

حصانة للمبلغ

ويتمتع المبلغ بحصانة ضد تحريك أي دعوى مدنية أو جزائية بسبب بلاغه ما لم يكن كيدياً، كما يتمتع بالحصانة الشاهد ما لم يثبت عدم صحة شهادته.

وتمتد الحصانة للخبير ما لم يثبت عدم صحة الخبرة وتبدأ حسب مواد النظام الحماية من وقت صدور قرار من الجهة المختصة بالموافقة على الحماية، وتنقضي بطلب من المستفيد منها أو بقرار من الجهة المختصة، ولا يجوز إلغاء الحماية إذا كانت دواعيها قائمة ما لم يطلب المشمول بها خطياً الاستغناء عنها أو يظهر عدم التزامه بتعليماتها أو إدلائه عمداً بمعلومات خاطئة للجهة المختصة، أو ارتكابه لجريمة أو رفضه التعاون مع الجهة المختصة أو المحكمة ناظرة القضية أو مع النيابة العامة أو الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. وتمتد أحكام الحماية إلى زوجة المبلغ والشاهد والخبير وأصوله وفروعه من الدرجة الثانية.

البلاغ الكيدي

وأكد المقترح أنه في حال عدم ثبوت أن البلاغ كيدي أو أن الشهادة والخبرة غير صحيحتين فيعاقب مقدمها بغرامة مالية لا تقل عن عشرة آلاف ولا تزيد عن 100 ألف والسجن لمدة لا تزيد عن ستة أشهر، ويلزمون في جميع الأحوال بإعادة جميع النفقات التي دفعتها الدولة مقابل سفرهم وإقامتهم وتنقلاتهم وتلغى عنهم الحماية، كما يجوز للمتضرر من البلاغ الكيدي أو الشهادة أو الخبرة غير الصحيحة، اللجوء للقضاء للمطالبة بالتعويض عن الضرر المادي أو المعنوي الحاصلين له.

30% من طلاب التعليم يعانون غياب الثقة أو النسيان

المصدر: جريدة الوطن الاحد 20 محرم 1440 هـ - 30 سبتمبر 2018م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=348871&CategoryID=3

جازان: عبدالله سهل، علي مدخلي 29-09-2018 11:53 PM
أكد مدير عام الإرشاد في وزارة التعليم الدكتور يحيى خبراني أن 30 % من طلاب التعليم العام يعانون انعدام الثقة بالنفس أو النسيان، مشيراً إلى أن هناك 7 مشكلات نفسية أخرى يعانونها. وكشف أنه تم التعامل مع أكثر من 60 ألف طالب من قبل وحدات الخدمات الإرشادية، وبين أن نسبة الحالات النفسية بلغت 13 %.

أبرز المشاكل النفسية عند طلاب التعليم العام

19 % انعدام الثقة

11 % النسيان

10 % ضعف التركيز

6 % الاكتئاب

3 % الانقياد للآخرين

أكد مدير عام الإرشاد بوزارة التعليم الدكتور يحيى خبراني أن 19% من طلاب التعليم العام يعانون من انعدام الثقة بالنفس، مشيراً إلى أن هناك 7 مشكلات نفسية أخرى يعانون منها، حيث تم التعامل مع أكثر من 60 ألف طالب من قبل وحدات الخدمات الإرشادية، مضيفاً أن نسبة الحالات النفسية تمثلت في 13%، جاء ذلك من خلال مشاركته بمنتدى المسؤولية الوطنية بجازان، وتقديم ورقة عمل عن تطبيق المقاييس السيكومترية لقياس مستوى المسؤولية الوطنية للطلاب والطالبات.



تجارة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاحد 20 محرم 1440 هـ - 30 سبتمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1706717>

كلمة الرياض

بعد الانقسام الواضح الذي شهدته اجتماعات مجلس حقوق الإنسان الدولي في جنيف حول ملف حقوق الإنسان في اليمن بات من المهم أن يعيد المجتمع الدولي النظر في الكثير من المنظمات والمجالس التي تتخذ صفة الأممية، إضافة إلى مراجعة شاملة لآليات عملها وطرق اتخاذ قراراتها.

الجدل حول تقرير الخبراء الدوليين وما تضمنه من معلومات مغلوبة تعكس انحيازه الواضح لميليشيات الحوثي الإرهابية المتسبب الأول والأخير في معاناة الإنسان اليمني لم يكن وليد اللحظة حيث كان محل اعتراض الحكومة اليمنية الشرعية ودول التحالف العربي منذ اليوم الأول لعمل هذا الفريق.

26 دولة من أصل 47 سجلت اعتراضها بين الرفض وعدم التصويت على قرار تمديد عمل فريق الخبراء الأممين بعد أن طفق الكيل من تجاوزه لمعايير المهنية والحياد وتستره على الفظائع التي ترتكبها الجماعة الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران في حق اليمنيين، إضافة إلى تجاهله لكافة الأدلة على الدور الإيراني في معاناتهم.

فقد غابت عن سطور هذا التقرير على سبيل المثال أي إشارة إلى دعم طهران للميليشيات الحوثية التابعة له بكافة أنواع الأسلحة والصواريخ الباليستية التي استهدفت المدنيين في اليمن والأراضي السعودية، كما غض الخبراء الذين كتبوه

الطرف عن قيام الحوثيين بإعاقة وحجز قوافل المساعدات والإغاثة وناقلات النفط.. وهي مجرد أمثلة لا تحتاج إلى جهد كبير للتحقق أو حتى الوقوف على أثارها.

الحصيلة الأخيرة التي خرجت بها هذه الاجتماعات تعكس نظرة الأمم المتحدة ومجلسها لحقوق الإنسان تجاه الأزمة اليمنية حيث خلقت مناخاً جديداً يتنافى مع قرارات مجلس الأمن الدولي وفي مقدمتها القرار 2216، وهو ما يعني منح الضوء الأخضر للحوثيين وإيران لممارسة المزيد من جرائم الحرب في حق المدنيين.

في المقابل، فإن الحكومة اليمنية والتي تمثل الشرعية في الدولة المعنية بهذا القرار ترى ومن خلال تجربتها المريرة مع المنظمات الدولية أن لا جدوى من أي تقرير افتقد لأهم معايير التحقيق وهو الحياد، وبالتالي فإنها لن تتعاون مستقبلاً مع فريق الخبراء الذي ذهب بعيداً في تجاوزاته، واعتبرت أن ذلك سيؤثر سلباً على الآليات الوطنية للوصول والمحاسبة وتحقيق العدالة.

العالم يعيش خيبة أمل متجددة من ضعف وترهل الأمم المتحدة والمنظمات المنبثقة عنها، وغياب العدالة والمساواة عن الكثير من أعمالها وبرامجها، فمنذ تأسيسها منتصف القرن الماضي وحتى الآن وهي تدور في فلك الأقوى وتتاجر بدم الضعيف لتحقيق أغراض سياسية على حساب الإنسان وحقوقه التي باتت مجرد أوراق ضغط لتمرير أجندات مشبوهة.



السعودية تنبه المجتمع الدولي: أمن الطاقة والتجارة الدولية في خطر

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 20 محرم 1440 هـ - 30 سبتمبر 2018م

[رابط الخبر](#)

نايف الراجحي

وضعت الحكومة السعودية بإعلانها، مساء الأربعاء الماضي، قرارها المفاجئ بتعليق جميع شحنات النفط الخام المارة عبر مضيق باب المندب، بشكل فوري وموقت، وإلى أن تصبح الملاحة خلال المضيق آمنة، المجتمع الدولي بمواجهة الخطر الحقيقي الذي تشكله الميليشيات الحوثية، المدعومة من إيران، على أمن الملاحة البحرية عبر مضيق باب المندب والسواحل الجنوبية للبحر الأحمر المقابلة لميناء الحديدة، وغيره من الموانئ اليمنية الخاضعة لسيطرة تلك الميليشيات، بموازاة التهديدات الإيرانية بمنع الصادرات النفطية من منطقة الخليج بعد تطبيق العقوبات الأميركية المرتقبة عليها.

التحرك السعودي قرع جرس الإنذار عالياً لتنبيه المجتمع الدولي إلى خطر محقق على أمن الطاقة العالمي، بعد ساعات من إعلان قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن عن تعرض ناقلتي نفط عملاقتين تابعتين للشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري)، تحمل كل منهما مليوني برميل من النفط الخام، لهجوم من ميليشيات الحوثيين الإرهابية في البحر الأحمر صباح الأربعاء (بتوقيت السعودية)، بعد عبورهما مضيق باب المندب، ما أسفر عن إصابة إحداهما بإصابة وصفت بأنها «طفيفة».

ولفت في الإعلان السعودي الصادر على لسان وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية المهندس خالد الفالح، الربط بين القرار وما وصفها الوزير في تصريحه بـ«تهديدات الميليشيات الحوثية الإرهابية على ناقلات النفط الخام تؤثر على حرية التجارة العالمية والملاحة البحرية بمضيق باب المندب والبحر الأحمر» في منطقة تشهد عبور نحو أربعة ملايين برميل من النفط يومياً، في ما يشبه نداءً دولياً لاتخاذ إجراء رادع، أو دعم إجراءات التحالف لحسم معركة السيطرة على الساحل الغربي لليمن، وخصوصاً على مدينة الحديدة ومينائها.

ولطالما تكرر التحذير من خطورة هذه التهديدات الحوثية على لسان المسؤولين السعوديين مراراً في مناسبات سابقة، على خلفية هجمات سابقة على ناقلة نفط سعودية أخرى وسفن تجارية، وأخرى عسكرية تابعة لقوات التحالف، وكذلك على بارجة للبحرية الأميركية، مقروناً بالتنبيه إلى الدور الإيراني في دعم تلك الميليشيات وإمدادها بالأسلحة النوعية

ومساعدتها في تطوير قدراتها على تنفيذ هجماتها المسلحة، ومنها تلك الموجهة إلى خطوط الملاحة البحرية المارة قبالة الشواطئ اليمنية، وتحديدًا قبالة ميناء مدينة الحديدة، التي توقف زحف القوات اليمنية المدعومة من تحالف دعم الشرعية في اليمن على أطرافها الجنوبية، بانتظار ما ستسفر عنه تحركات المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، وجولاته المكوكية الهادفة لإخراج الميليشيات الحوثية من المدينة سلمياً.

ولا ينبغي النظر إلى القرار السعودي بتعليق جميع شحنات النفط الخام المارة عبر مضيق باب المندب بمعزل عن التطورات الأخيرة في منطقة الخليج، فقد جاء تالياً لتهديدات إيرانية - جاءت هذه المرة على لسان الرئيس الإيراني حسن روحاني خلال زيارته مطلع الشهر الجاري إلى سويسرا - ألمحت إلى إغلاق مضيق هرمز، ومنع تصدير النفط من المنطقة فيما لو أدت العقوبات الأميركية المقبلة إلى حرمان إيران من تصدير نفطها.

ويبدو في هذا السياق أن السعودية أرادت توجيه رسالة إلى المجتمع الدولي مفادها أنه كما ارتكبت الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران هجوماً هدد الملاحة البحرية في مضيق باب المندب والبحر الأحمر، فإن إيران يمكنها الإقدام أيضاً على حماقة مماثلة في مضيق هرمز، تُعرض الاقتصاد العالمي لهزة كبرى، نتيجة توقف صادرات النفط من المنطقة، ولا سيما أنها هدّدت فعلياً بالإقدام على مثل هذا العمل على لسان رئيس جمهوريتها الحالي (تكررت التهديدات المماثلة من قيادات سياسية وعسكرية إيرانية)، حتى وإن استمر هذا التوقف لفترة وجيزة بعد تدخل دولي يعيد الأوضاع في المضيق إلى طبيعتها.

دول الخليج.. ماذا لو؟

وتسلط الهجمات المتكررة على الملاحة البحرية في مضيق باب المندب والبحر الأحمر والقرار السعودي بتعليق جميع شحنات النفط الخام المارة عبر المضيق، بشكلٍ فوري ومؤقت، في أجواء التهديدات الإيرانية بمنع تصدير النفط من منطقة الخليج، الضوء على الأهمية الاستراتيجية لهذين المضيقتين للسعودية وبقية دول الخليج.

وتعتمد اقتصادات هذه الدول بنسبة كبيرة على إيرادات صادراتها من النفط والغاز، حيث تصدر السعودية والإمارات والكويت والعراق مجتمعة نحو 20.5 مليون برميل يومياً (وفق إحصاءات مبادرة البيانات المشتركة للدول المنتجة للنفط - جودي)، عدا عن صادرات النفط الإيرانية التي يتوقع انخفاضها بشدة نتيجة العقوبات الأميركية المرتقبة (صدرت 2.7 مليون برميل يومياً في شهر حزيران/ مايو الماضي)، وصادرات دولة قطر من الغاز.

ووفقاً لبيانات تتبع ناقلات النفط (بحسب وكالة بلومبيرغ) فإن السعودية وحدها صدرت نحو 7.47 مليون برميل يومياً من النفط الخام في يونيو، وذلك من إجمالي إنتاجها الذي بلغ خلال الشهر نفسه 10.3 مليون برميل يومياً.

وتستحوذ الأسواق الآسيوية على غالبية الصادرات النفطية الخليجية، فعلى سبيل المثال فإن نحو 67 في المئة من صادرات النفط الخام السعودية تنجّه إلى تلك الأسواق، مقابل 27 في المئة لأسواق الولايات المتحدة وشمال غرب أميركا ومنطقة البحر المتوسط، بحسب بيانات شركة أرامكو السعودية في 2016، وقالت شركة ناقلات النفط الكويتية يوم الخميس أن «نحو 90 في المئة من النفط الكويتي تنجّه إلى دول جنوب شرق آسيا ولا تعبر باب المندب من الأساس، وأن نحو عشرة في المئة فقط هو الذي يعبر المضيق من إجمالي حمولات ناقلات النفط التابعة للشركة».

وعمدت السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، إلى زيادة طاقتها التصديرية من النفط بشكل كبير عبر موانئها المطلّة على البحر الأحمر، وتحديدًا عبر ميناء المعجز، الذي تقول شركة أرامكو السعودية أن تشغيله في العام الحالي 2018 سيزيد قدرة المملكة على مناولة النفط من 11.5 مليون برميل إلى 15 مليون برميل يومياً، ليعزز القدرات التصديرية لميناء ينبع (1.3 مليون برميل يومياً في المتوسط) الواقع على مقربة منه، بعيداً إلى الشمال من مضيق باب المندب باتجاه قناة السويس في مسعى منها.

وتهدف السعودية من ذلك إلى تقليص اعتمادها على موانئها في الساحل الشرقي - التي تستحوذ على نحو 90 في المئة من الطاقة التصديرية - في شحن صادراتها النفطية إلى عملائها، وخصوصاً في الأميركيتين وأوروبا، من دون المرور بمضيق هرمز وباب المندب، كما تخطط كذلك لمد جسر بري من السكك الحديدية يربط شرق السعودية بالموانئ الغربية للبلاد، ولم يبدأ تنفيذه إلى الآن.

وفيما لم تعلن أية دولة خليجية أخرى عن تعليق شحنات نفطها عبر مضيق باب المندب على غرار ما أقدمت عليه السعودية (الطريق البديلة لمروور شحنات النفط السعودية من موانئها المطلّة على الخليج العربي إلى الدول الغربية تمر عبر رأس الرجاء الصالح بدلاً من المسار الأقصر كثيراً عبر قناة السويس)، يبقى التساؤل مثاراً حول قدرة تلك الدول على تجاوز أية إجراءات قد تقدم عليها إيران لمنعها من تصدير منتجاتها من النفط والغاز عبر مضيق هرمز، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً لها.

وسيمثل أي عمل إيراني من هذا النوع «خيار شمشون» على رأسها وعلى رؤوس أعدائها، على إيران أولاً لكونه يتجاوز تهديد أمن المنطقة إلى أمن العالم، ويتوقع أن تترتب عليه ردة فعل عالمية قوية ضدها، وعلى أغلب دول الخليج - إن لم

تكن جميعها - التي لا تملك بدائل كافية لتصدير نفطها وغازها ومنتجاتها البتروكيماوية، فضلاً عن استقبال وارداتها غير هذا المضيق، أو أن بدائلها التصديرية محدودة.

وتستثنى من ذلك - إلى حد ما - السعودية بامتلاكها ستة منافذ بحرية مطلة على البحر الأحمر، والإمارات التي مدت أنبوباً بطول ٤٠٠ كيلومتر لتصدير إنتاج حقل نفط حبشان إلى ميناء الفجيرة على خليج عُمان، «يستطيع نقل ما يصل إلى ١,٤ مليون برميل من النفط يومياً، وهي كمية قابلة للزيادة إلى ١,٨ مليون برميل يومياً كحد أقصى، ما يعني أن نحو 70 في المئة من إنتاج الإمارات يمكن تصديره عبر ميناء الفجيرة»، بحسب تصريحات لمسؤول إماراتي، فيما لن تتأثر سلطنة عُمان بذلك مباشرة، كون جميع موانئها تطل على خليج عُمان وبحر العرب، وهي وقعت مع إيران في العام ١٩٧٤ اتفاقاً لتسيير الدوريات المشتركة في مضيق هرمز، ويسعى العراق إلى مد أنبوب لتصدير النفط عبر ميناء العقبة الأردني بسعة مليون برميل يومياً.

مضيق باب المندب.. الجميع هنا

وفيما سلط الضوء طويلاً على التهديد الإيراني القائم في مضيق هرمز (شهدت مياه الخليج العربي ما عرف بـ«حرب الناقلات» أثناء الحرب العراقية - الإيرانية في ثمانينات القرن الماضي، وتحلّت إيران ثلاث جزر إماراتية قريبة من المضيق)، لم تتل التهديدات القائمة في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر ومضيق باب المندب المقدر ذاته من الإضاءة عليها.

وارتكز أغلب الاهتمام في المنطقة على التهديد الذي شكلته هجمات القرصنة الصوماليين قبل سنوات، التي تركزت في مياه بحر العرب والمحيط الهندي إلى الجنوب من المضيق ولم تتجاوز شمالاً إلى داخل مياه البحر الأحمر، وأدت إلى تشكيل قوة بحرية دولية لمكافحة القرصنة في تلك المنطقة، كما سلط عليها الضوء لوقت وجيز على وقع حوادث متفرقة أبرزها الصدام القصير بين أريتريا واليمن حول تبعية جزر (حنيش) منتصف تسعينيات القرن الماضي، وحادث تفجير المدمرة الأميركية (كول) بميناء عدن في العام 2000، والهجوم على ناقلة النفط الفرنسية (ليبمورغ) قبالة مدينة المكلا اليمنية المطلة على بحر العرب في العام ٢٠٠٢.

وتشكل منطقة جنوب البحر الأحمر ومضيق باب المندب والجزر المتناثرة فيها، أهمية استراتيجية على المستوى الدولي، كونها ممر لعبور للتجارة الدولية والملاحة البحرية (يمر منه نحو سبعة في المئة من حجم التجارة العالمية بواسطة 21 ألف سفينة تجارية سنوياً)، ولإمدادات الطاقة من النفط والغاز. وجعل ذلك المنطقة نقطة تقاطع لخطوط التنافس والصراع لقوى دولية ومحاور إقليمية، نتيجة سعي دول كبرى من خارج المنطقة كالولايات المتحدة وفرنسا والصين وغيرها، وأخرى إقليمية من بينها إيران وتركيا وقطر وإسرائيل، وكذلك أيضاً السعودية والإمارات ومصر، وغير تلك الدول أيضاً، إلى استحداث وجود عسكري مباشر أو غير مباشر في مياه المنطقة، أو السعي لإنشاء قواعد عسكرية في كل من السودان وأريتريا وجيبوتي والصومال واليمن. وأدى ما تشهده المنطقة على فترات متقطعة من تفجر لتوترات ونزاعات حدودية وصدامات مسلحة بين بلدان المنطقة، ولا سيما في منطقة شرق إفريقيا والقرن الأفريقي، حيث لا يكاد يجمع وفاق كامل بين أي بلدين منها، فضلاً عن وجود جماعات إرهابية مسلحة، مثل تنظيم الشباب في الصومال، بموازاة تنامي أهمية البحر الأحمر ومضيق باب المندب للتجارة الدولية، إلى تقاطع لمشروعات ومصالح إقليمية ودولية، يترافق كل ذلك مع غياب منظومة أمن إقليمي مشتركة أو منظومة تعاون اقتصادي وتنموي بين الدول المطلة عليهما.

وفيما يظهر الوجود العسكري الأميركي والفرنسي والصيني (التي تطمح لدور خارجي أكبر عسكرياً يعزز توسعها الاقتصادي المتنامي) علناً بقواعد عسكرية في جيبوتي (ترتبط جيبوتي بعلاقات قوية مع السعودية وانضمت إلى تحالف دعم الشرعية في اليمن)، وكذلك التركي بقاعدة عسكرية في الصومال، هي الأكبر خارج الأراضي التركية، ترددت كثيراً أنباء عن وجود إسرائيلي في جزر «دهلك» الأريتيرية (إسرائيل تخشى تكرار قطع خطوط الملاحة البحرية أمام السفن المتجهة إليها مثلما حدث في حرب 73)، وعن مساع إيرانية لإيجاد مواضع قدم لها في السودان وأريتريا، واستغلالها سواحل البلدين وجزر أريتيرية ويمنية بجعلها ممرات لتهرب الأسلحة إلى حلفائها في حزب الله وحركتي حماس والجهاد الإسلامي، وكذلك إلى الميليشيات الحوثية، فضلاً عن تدريب عناصر حوثية على تلك الجزر.

وفيما تخلت السودان في السنوات الأخيرة عن تقاربها السابق مع إيران، ودخلت رسمياً كعضو فاعل في تحالف دعم الشرعية في اليمن، إلا أنها اتجهت بموازاة ذلك إلى تعزيز علاقاتها مع تركيا، وأثارت قلق دول الجوار الإقليمي حول احتمالات سماحها فعلياً بوجود عسكري تركي على سواحلها الشرقية المطلة على البحر الأحمر، بعد موافقتها على تطوير الحكومة التركية لجزيرة سواكن، وهو القرار الذي تزامن مع عقد اجتماع ثلاثي لرؤساء أركان جيشي البلدين وقطر التي تقف في مواجهة مقاطعة من أربع دول إقليمية هي السعودية والإمارات والبحرين ومصر (يعتبر مضيق باب المندب استراتيجياً لمصر كونه المنفذ إلى قناة السويس، وتأثر الملاحة البحرية فيه سيوثر في دخلها من القناة).

وشكل نجاح قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن، في دفع قوات يمنية مسنودة بقوات إماراتية إلى الأطراف الجنوبية لمدينة الحديدة اليمنية، وتوقفها على بعد كيلومترات قليلة من ميناء المدينة، وكذلك نجاح قوات يمنية مدعومة بقوات سعودية في التوغل داخل محافظة حجة شمالي اليمن وتحرير ميناء ميدي من سيطرة الميليشيات الحوثية، إسهاماً مهماً في تقليص قدرة تلك الميليشيات على تهديد الملاحة البحرية.

إلا أن الضغوط الدولية لمنع استكمال العملية العسكرية لتحرير مدينة الحديدة ومينائها من السيطرة الحوثية، أبقى للميليشيات الإرهابية نافذة مفتوحة لتهديد أمن وسلامة الملاحة البحرية، استغلتها في تنفيذ عملياتها الأخيرة ضد ناقلتي النفط السعوديتين، وربما تدفع هذه الحادثة المجتمع الدولي إلى حسم موقفه من حل مسألة السيطرة على الموانئ اليمنية، وربما من الأزمة اليمنية بأكملها.

مستجدات على مسرح الأحداث

ولعل الحدثين الأبرز أخيراً في سياق التنافس الإقليمي في جنوب البحر الأحمر، نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في المصالحة بين أثيوبيا وأريتريا، بعد عداء استمر لعقدين بدأ بصدام مسلح وانتهى بقطيعة طويلة، والزيارة التالية للرئيس الأريتيري أسياس أفورقي إلى السعودية ولقائه بخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في جدة، إذ تملك أريتريا إطلالة تمتد لأكثر من ألف كيلومتر على البحر الأحمر، وتقابل كبرى جزرها (دهلك) جزر فرسان السعودية الواقعة جنوب غربي البلاد بالقرب من الحدود اليمنية.

ولطالما كانت أريتريا نقطة تقاطع لمصالح عسكرية وأمنية أميركية وإسرائيلية وإيرانية، ومساح قطرية لتعزيز الوجود فيها، ولا سيما في جزرها، وكل تلك المصالح تعزز أهميتها الاستراتيجية للمملكة، ولأمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

كما أن تثبيت قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن وجودها في جزيرة سقطرى اليمنية يعد واحدة من الخطوات المهمة في مواجهة مشاريع إقليمية أخرى قد تستهدف نشر قوات فيها، بالتعاون مع مكونات يمنية موالية لها، وهو ما اتضحت معالمه في الهجوم الإعلامي الكبير الذي تعرضت له القوات الإماراتية بعد نشرها في تلك الجزيرة من وسائل إعلام وجماعات محسوبة على المحور التركي - القطري - الإخواني.

هذه الخطوات من البلدين يؤمل منها أن تنعكس إيجاباً على جهود حفظ الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأحمر عموماً والجزء الجنوبي منه ومضيق باب المندب خصوصاً، إضافة إلى مصالح البلدين، في مواجهة مشاريع مخالفة تروم زعزعة استقرارها لتحقيق مآرب ومكاسب على حساب دول المنطقة وشعوبها.

حقوق الإنسان في العالم

المملكة تؤكد مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمميتين الإسلامية والعربية

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 20 محرم 1440 هـ - 30 سبتمبر 2018م

[رابط الخبر](#)

أكدت المملكة العربية السعودية مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمميتين الإسلامية والعربية، والهوية العربية والإسلامية للقدس الشريف، وحق دولة فلسطين في السيادة على كل الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشريف.

جاء ذلك في كلمة المملكة التي ألقاها المندوب الدائم لبعثة المملكة في الأمم المتحدة السفير عبدالله المعلمي، أمام اجتماع منظمة التعاون الإسلامي أمس.

وأضاف السفير المعلمي أن المملكة العربية السعودية تؤكد التمسك بالسلام خياراً استراتيجياً، وحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق مبادرة السلام العربية، التي تقدمت بها المملكة عام 2002. وتبنتها الدول العربية والإسلامية.

وأشار السفير، في كلمته، إلى تأكيد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود هذا الموقف المبدئي الثابت، عندما أعلن في القمة العربية الـ29 قائلاً: «إن القضية الفلسطينية هي قضيتنا الأولى، وستظل كذلك حتى حصول الشعب الفلسطيني الشقيق على جميع حقوقه المشروعة، وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية». وأضاف المعلمي أن السعودية تطالب المجتمع الدولي بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، وتنفيذ القرارات الدولية القاضية بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان العربي السوري والأراضي اللبنانية.

واستعرض السفير أهمية وكالة «أونروا» لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وما تعانيه من نقص حاد في مواردها، ما يمثل تهديداً مباشراً للخدمات التي يتلقاها الفلسطينيون ضمن حقهم الأساسي في التعليم والصحة والعيش الكريم.

وأضاف السفير المعلمي أن القضية الفلسطينية كانت وما زالت قضية المملكة العربية السعودية، ولهذا قدمت حكومة المملكة لـ«أونروا» مبلغ 50 مليون دولار، وذلك عبر إعلان خادم الحرمين الشريفين في قمة القدس المنعقدة في شهر آذار (مارس) الماضي، وبإجمالي ما يفوق الـ100 مليون دولار خلال العام الماضي فقط، إذ بلغ مجموع ما قدمته المملكة خلال العتدين الماضيين لهذه الوكالة ما يقارب البليون دولار، بما يضع المملكة في مقدم الدول المانحة لوكالة «أونروا»، وقدمت المملكة العربية السعودية أكثر من 6 بلايين دولار للشعب الفلسطيني خلال العتدين الماضيين بمثابة مساعدات تنموية وإنسانية وإغاثية. ودعا السفير المعلمي، باسم المملكة العربية السعودية، جميع الدول في العالم، وبخاصة الدول الإسلامية، إلى الامتناع عن احتضان الإرهاب أو توفير الملاذ الأمن للإرهابيين ومنصاتهم الإعلامية، أو تمويل أعمالهم وأقوالهم بأي شكل من الأشكال، مشيراً إلى ما يشهده العالم اليوم من ازمات وأخطار وتحديات غير مسبوقة، وتهديد الإرهاب للسلام والأمن الدوليين.

وثنى المعلمي تصدي المملكة وريادتها في مكافحة الإرهاب والتطرف بكل أشكاله وصوره سواء على أرض الواقع أو من خلال المبادرات أو إنشاء عدد من المراكز والتحالفات المختلفة.

وقال المعلمي: «إن المملكة شريك رئيس للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في التصدي لآفة الإرهاب على جميع الأصعدة، إذ أسهمت المملكة في دعم وتمويل عدد من المبادرات والجهود ومنها مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNCCT) بمئة وعشرة ملايين مليون دولار».

وأكد المندوب الدائم لبعثة المملكة في الأمم المتحدة أن النظام الإيراني ما يزال يقدم الدعم لميليشياته وعملائه في منطقة الشرق الأوسط كحزب الله الإرهابي وميليشيات الحوثي الانقلابية في اليمن، ضارباً بعرض الحائط القرارات الدولية، وتعاليم ديننا الحنيف.

وأضاف أن كثيراً من دولنا الإسلامية عانت وما تزال تعاني من التدخلات الإيرانية العدائية السافرة في شؤونها الداخلية، ما أدى إلى حال من عدم الاستقرار في المنطقة.

وأبان السفير المعلمي أن المملكة تدعم كل الجهود الرامية إلى إنهاء هذه الكارثة الإنسانية في سورية، وإيجاد حل سياسي مستدام للآزمة وفقاً لمقررات جنيف (1) وقرار مجلس الأمن رقم (2254).

وأشار إلى أن المملكة قدمت مساعدات للجمهورية اليمنية الشقيقة بمبلغ يفوق 13 بليون دولار في مختلف المجالات، للحفاظ على قدرات ومكتسبات اليمن، بالمقابل تعرضت المملكة لما يقارب 200 صاروخ أطلقت من الميليشيات الانقلابية على المناطق الأهلة بالسكان، ضاربة بعرض الحائط جميع الاعتبارات والقوانين الدولية، إذ تستمر الميليشيات الحوثية الانقلابية المدعومة من إيران بتجاهل النداءات الدولية والأممية، وتتعنّت بشكل لا يدع للشك بأنها هي تسعى إلى إطالة أمد الأزمة القائمة في اليمن.

وأعرب المندوب الدائم لبعثة المملكة في الأمم المتحدة عن إدانة المملكة الشديدة لما يتعرض له المسلمون في ميانمار من الانتهاكات وممارسات التمييز المؤسسي ضدهم، إذ يعاني أكثر من مليون مسلم من الروهينغا من الانتهاكات الحكومية وممارسة أعمال العنف والقتل والاضطهاد والتطهير العرقي من الجيش والأمن في ميانمار.

وأضاف السفير قائلا: «إن المملكة العربية السعودية نجحت بالتعاون مع أشقائها من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في تقديم قرار بالدورة الـ72 للجمعية العامة من أجل إيقاف الانتهاكات التي تمارس ضد أقلية الروهينغا المسلمة، إذ كان له الأثر الفعال في تعيين مبعوثه الأمين العام لميانمار من أجل الوقوف على الأوضاع المأسوية في ميانمار».

وأعلن أن وفد المملكة بالأمم المتحدة يعمل على تقديم مشروع قرار آخر حول وضع حقوق الإنسان في ميانمار، ودعا جميع الدول الإسلامية إلى دعم هذا القرار والتصويت لمصلحته.



وأشار السفير المعلمي، خلال كلمته للدور المهم الذي تقوم به المملكة لحل الأزمات والقضايا الإقليمية والدولية بالطرق السلمية، تماشياً مع ما نصت عليه المواثيق والمعاهدات الدولية، ولقد شهدنا أخيراً، توقيع اتفاق السلام بين إثيوبيا وإرتيريا في جدة قبل أسابيع قليلة، برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، كما شهدنا بدء مسيرة المصالحة من طريق عقد قمة تاريخية بين رئيس جيبوتي وإرتيريا، وستستمر المملكة في العمل على تحويل حوض البحر الأحمر إلى واحة للسلام والتعاون والرخاء بين الدول العربية والأفريقية المطللة عليه.

وقال: «إن المملكة بطبيعتها ومقوماتها المستمدة من عقيدتها الإسلامية السمحة المعتدلة على العمل على ترسيخ مبادئ الاحترام المتبادل في علاقاتها الدولية ستستمر في مساعيها الحميدة من أجل حلحلة النزاعات في ليبيا والصومال والعراق، واستضافة المملكة المؤتمر الدولي للعلماء المسلمين من أجل تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية أفغانستان».

واختتم السفير المعلمي كلمته أمام الاجتماع بتأكيد استمرار المملكة العربية السعودية في العمل بكل جهد نحو إحلال السلام والأمن في كل أرجاء العالم باعتباره النهج الذي ستستمر في المضي على طريقه.



كاريكاتير

| | |
|---|---|
| <p>حرب التغريبات ...</p>  <p>هنداوي HINDAWI @MahmoudHindawi</p> | <p>الوطن al-watan</p> <p>المصدر: جريدة الوطن الاحد 20 محرم 1440 هـ - 30 سبتمبر 2018</p> <p>http://alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8629</p> |
| <p>• ضغوط المجتمع •</p>  <p>ياخرج السجون</p> <p>ياالمدمن</p> <p>ياالمكتأب</p> <p>ياالنفسية</p> <p>ياعاق الوالدين</p> <p>ياالمعقد</p> <p>أفلا البريدي</p> | <p>AL-JAZIRAH الجزيرة .com</p> <p>المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 20 محرم 1440 هـ - 30 سبتمبر 2018</p> <p>http://www.al-jazirah.com/2018/20180930/cr1.htm</p> |